

**احتمالات ترسيم حدود دول الخليج في ضوء إعادة النظر في سايكس - بيكو**[[1]](#footnote-1)

**أ. محمد سالم الراشد[[2]](#footnote-2)**

**1. دول الخليج قبل سايكس - بيكو:**

في أواخر القرن الـ 18 وبدايات القرن الـ 19، بدأ الضعف يدب تدريجياً في كيان الدولة العثمانية. أدى ذلك إلى ظهور حركات انفصالية، كما أدى إلى بداية حقبة استعمارية للدول العربية.

تكونت دولة آل الصباح في الكويت، وقامت دولة البوسعيد في سلطنة عُمان (هي الحاكمة حتى يومنا هذا)، وظهرت دولة الأئمة الزيدية في مناطق من اليمن، وبدأت تتكون دولة آل سعود في منتصف الجزيرة العربية مع ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ومع بدايات القرن العشرين سقطت أغلب المناطق العربية تحت الاستعمار الأجنبي، وتسبب هذا الاستعمار وتنوعه بين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين في نشأة الدول العربية بشكلها الحديث طبقاً لكل منطقة سقطت تحت الاستعمار.

وقع جنوب اليمن، وسلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، تحت الاحتلال البريطاني. فيما ظلت بلاد الشام وبلاد الحجاز والعراق تحت سيطرة الدولة العثمانية.

**2. دول الخليج بعد اتفاقية سايكس - بيكو:**

في سنة 1916 وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وقّعت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً سرياً تحت مسمى اتفاقية سايكس – بيكو، يحدد مناطق سيطرة ونفوذ كلا الطرفين على منطقة الهلال الخصيب التي كانت تحت الحكم العثماني آنذاك.

وأصبح لبنان تحت الإدارة المباشرة لفرنسا، فيما أصبحت سورية منطقة نفوذ فرنسي. وعلى الجانب الآخر، أصبح العراق والكويت تحت الإدارة البريطانية المباشرة، فيما أصبح الأردن وشمال السعودية تحت النفوذ البريطاني. وبقيت فلسطين منطقة محايدة.

وورد في نصّ معاهدة اتفاقية سايكس - بيكو في المادة العاشرة منها ما يلي:

تتفق الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على أن لا تمتلكان ولا تسمحان لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي، على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن، قد يصبح ضرورياً لسبب عداء الترك الأخير.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول العربية تتخلص تدريجياً من الاستعمار الأجنبي، وبدأ كل جزء يتمكن من الحصول على استقلاله يكوِّن دولته الخاصة.

ظهرت دول: مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والمغرب، والصومال، شمال اليمن، وعُمان، والأردن، والعراق، ولبنان، وسورية. فيما بقيت كل من الإمارات والكويت وجنوب اليمن تحت الاحتلال البريطاني، وبقيت الجزائر تحت الحكم الفرنسي.

**3. المحددات التي حددت الحدود الجغرافية بين دول الخليج:**

أخذت ظاهرة بروز كيانات سياسية مستقلة تأخذ صورة الدولة بالمفهوم المعاصر بالتشكل في الوطن العربي، إذ تعود بدايتها إلى ما بعد انهيار السلطة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتعاظمت أهميتها بعد تحرر غالبية الأقطار العربية من السيطرة الأجنبية واسترداد استقلالها في السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، أي أن معظم الدول العربية تعود عضويتها في المجموعة الدولية كما تتمثل في إطار الأمم المتحدة إلى أقل من نصف قرن، وكان طبيعياً أن يصاحب نشأة كل كيان دولي جديد مواجهة ضرورة حلّ مشكلات، بعضها ناجم عن التوارث الدولي سواء بالنسبة للحدود أو في ما يتعلق بالتعهدات الدولية السابقة، والبعض الآخر يتناول العلاقات مع الدول المجاورة وتصفية ما قد يكون قائماً حينذاك أو استجد عقب الاستقلال من قضايا تثير خلافاً في الرأي والمصالح وتتطلب استحداث حلول مناسبة[[3]](#footnote-3).

ما قبل اكتشاف النفط قدمت دول الخليج العربي القليل من الجهد لتحديد أراضيها، وكان مفهوم الحدود الرسمية لا تعني لها الكثير، وكان الولاء إلى وحدة سياسية ميزة غائبه عن دول الخليج، واقتصرت السلطة المنظمة إلى السيادة على المرافئ والواحات. تمّ تحديد حدود الكويت والعراق والسعودية في معاهدة العقير سنة 1922[[4]](#footnote-4).

أدى التوقيع على الامتيازات النفطية الأولى في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الدفع نحو ترسيم حدود الدول، ولكن لعدم ترسيم الحدود الداخلية لتلك الدول منذ وقت مبكر، ترك الفرص مفتوحة لنشوء الخلاف، وخصوصاً في مناطق حقول النفط الأكثر قيمة. استمر وضع دول الخليج على حاله حتى سنة 1971، حيث وصلت قوات تقودها بريطانيا لإرساء السلام والنظام في منطقة الخليج، وبدء مسؤولي بريطانيا التحكيم في المشاجرات المحلية. بعد انسحاب هذه القوات ارتفعت المطالبات الإقليمية القديمة والعداوات القبلية إلى السطح.

في الماضي كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة، إذ إنها تحددت وفقاً لمناطق رعي القبائل، لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية، وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال، والسعي للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والاضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى الرؤية المختلفة للاحتياجات الأمنية والظروف الجيو-استراتيجية المختلفة؛ فقد كان النشاط حول استخراج النفط، والذي عزز من المخاوف المتبادلة، مدخلاً إلى تصعيد عدم الثقة بين دول المنطقة. موضوع الحدود البحرية أكثر تعقيداً نظراً لأنه يتضمن المناطق الاقتصادية الأكثر ثراء وهو النفط في الساحل الخليجي[[5]](#footnote-5).

ويمكن أن نجمل العوامل والمحددات التي أسهمت في رسم الحدود الجغرافية بين دول الخليج فيما يلي:

1. الرغبة والهيمنة الاستعمارية على شبه الجزيرة العربية وما حولها إبان انهيار وتفكك الدول العثمانية وحتى عصر اكتشاف النفط.
2. اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية وبروزه كمصدر أساسي للطاقة في العالم، وصراع بريطانيا وأمريكا على السيطرة على شبه الجزيرة العربية وما حولها.
3. الصراعات الحدودية بين الأسر الحاكمة في دول الخليج على منابع وآبار النفط في المنطقة في ظلّ عدم ترسيم الحدود؛ فمعظم دول الخليج هي نتاج القرن العشرين، حدودها تمّ رسمها إلى حدّ كبير من قبل قوى خارجية والتي بقيت محل خلاف حتى في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين... .
4. أسلوب الانتداب وتطبيقه في الشرق الأوسط جلب إلى المنطقة مفهوم الحدود الدولية، وهو مفهوم كان غريباً على أبناء الصحراء الذين كانوا رحل ويشنون حملات الغزو والتوسع[[6]](#footnote-6).
5. في بعض الحالات تمّ رسم الحدود بشكل ثنائي، أي بين بريطانيا التي كانت تدير فعلياً السياسة الخارجية لمعظم هذه الدول حتى سنة 1971، وبين الدولة التي حظيت بالاستقلال، هكذا على سبيل المثال عندما وقعت كل من بريطانيا والكويت على اتفاق بشأن حدود الإمارة التي حصلت على الاستقلال سنة 1961؛ لم يكن بوسع الدول المجاورة للكويت التفاوض.
6. الاتفاقيات التي أبرمت كانت غامضة ومبهمة في طبيعتها واستندت إلى إشارات وعلامات مؤقتة على غرار المثال البارز على ذلك اتفاق رسم الحدود بين العراق والكويت والذي تحدد وفقاً لموقع شجرة نخيل جنوبية[[7]](#footnote-7).

**4. الخلافات الحدودية بين دول الخليج وتأثيراتها:**

شكلت النزاعات الحدودية بين دول الخليج عبر فترات زمنية متعاقبة مجالاً للصراع والتنافس والقطيعة أحياناً، وتكاد تكون في مجملها خلافات جاءت بعد اتفاقية سايكس - بيكو وامتداد لها في مفهوم بسط السيطرة والنفوذ على مناطق حدودية مشتركة، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

1. **قطر والبحرين:**

النزاع القطري البحريني على الحدود منذ سنة 1930 على جزر المسيطر، وكذلك على مدينة الزبارة التي سكنها آل خليفة قبل سنة 1783، واتسمت هذه الصراعات والمقاطعات بين البلدين بالمدّ والجزر، تخللها تدخل السعودية كثيراً لحل النزاع، وفشلت مرات عديدة ونجحت سنة 1996 في وقف الحرب بينهما، وصدر قرار المحكمة الدولية الذي صدر في حزيران/ يونيو 2001 بنقل سيادة جزر حوار إلى البحرين وبقية المناطق التي تتواجد فيها طبقات كبيرة من النفط إلى قطر. استمرار الخلاف حول المناطق البحرية وحول التعويضات لتطوير مناطق مختلفة أرجأ ولعدة سنوات بعد ذلك أعمال تتعلق بالربط البري بين قطر والبحرين في جسر الصداقة، على الرغم من المزايا الكبيرة التي يمكن أن يجنيها البلدان من وراء إقامة هذا الجسر.

1. **قطر والسعودية:**

قطر والعربية السعودية تتنازعان على المنطقة التي أعطيت للسعودية من قبل دولة الإمارات كجزء من اتفاق تمّ التوصل إليه سنة 1974، والذي يحرم قطر من الانتقال البري إلى دولة الإمارات، وهي منطقة خوفوس التي تُعدُّ غنية افتراضياً بطبقات من النفط، مما أدى إلى حدوث حوادث حدودية بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 وآذار/ مارس 1994، حيث قتل خلالها عدد من القطريين. النزاع الحدودي بين قطر والسعودية كان نزاعاً واحداً من مجموعة كاملة من النزاعات بين الدولتين، فهما تختلفان أيضاً بالنسبة للوجود الأمريكي في قطر، وكذلك تحسين علاقاتها مع إيران، بل اتخاذها خطوات للتطبيع مع "إسرائيل". استمر التراشق بين الدولتين وتفاقم مع مهاجمة قناة الجزيرة للسعودية، إلى أن عادت العلاقات سنة 2008 وأعلنت السعودية وقطر أنهما توصلتا إلى سلسلة من الاتفاقيات حول مواضيع مختلفة، على رأسها اتفاق تسوية الحدود البرية والبحرية فيما بينها. ووقّع ممثلون عن البلدين في آذار/ مارس 2009 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على هذا الاتفاق، وبذلك أعطوه أهلية دولية. آنذاك بالذات، طرحت دولة الإمارات ملاحظات على هذا الاتفاق بالادعاء أن حقوقها في منطقة الحدود الواقعة بين قطر والسعودية قد خرقت.

**ج. السعودية والإمارات:**

عندما نالت الإمارات استقلالها سنة 1974، أيدت بريطانيا إطالة حدودها غرباً إلى قطر، ولكن السعودية ادعت ملكيتها لهذه الأراضي. وحصل اتفاق سري منذ سنة 1974 وقع بين السعودية والإمارات دون علم قطر، لم يُمط اللثام عنه إلا سنة 1995 فقط، ومنحها قطاع ساحلي شرقي خور العديد في مقابل تنازلها عن واحة البريمي، وهي الآن العين في المنطقة المتنازع عليها منذ القرن 19 بين القبائل من العربية السعودية وعُمان ودولة الإمارات.

الاتفاق السري منذ سنة 1974 كان حول تخصيص عائدات من حقل نفط شيبة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بينها وبين دولة الإمارات، والتي تنتج أكثر من مليون برميل في اليوم للملكة السعودية.

في سنة 1999 قاطعت الإمارات وبدعم من عُمان، وكعلامة على الاحتجاج، مؤتمر وزراء الخارجية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجي في السعودية والذي عقد بالتزامن مع تدشين حقل للنفط في شيبة، بذريعة أن الدولة المضيفة لا تشرك الإمارات في تقاسم عائدات النفط من هذا الحقل، على الرغم من اتفاق 1974. وكان الخلاف بسبب قطر جزء كبير من الموضوع، حيث أن وجود أنابيب للغاز بين الإمارات وقطر يتسبب بغضب سعودي، وأيضاً قامت السعودية برفض إقامة جسر بين قطر والإمارات بحجة وجوده على أماكن سعودية.

وهناك جانب مهم، هو أن خليفة بن زايد الذي ورث والده في سنة 2004 لم يرَ اتفاق سنة 1974 بالأهمية نفسها التي أولاها والده للاتفاق، وفي أول زيارة له للرياض كحاكم لدولة الإمارات في 2006، طرح مشكلة الحدود من جديد على مضيفيه.

وأقامت الإمارات في 2009 مجلساً لشؤون الحدود وتطوير عمل هذا المجلس الذي كان مسؤولاً حتى ذلك الوقت عن الموضوع بخرائط رسمية مطبوعة في أبو ظبي خلال السنوات الأخيرة لا تظهر فيها التغييرات التي طرأت على الحدود بمقتضى اتفاق سنة 1974.

**د.** **عُمان والإمارات:**

حلّ النزاع حول واحة البريمي بين عُمان ودولة الإمارات والسعودية في 1974 منح عُمان ثلاث قرى ودولة الإمارات القرى الست المتبقية. بعد ذلك بثلاثة أعوام، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 أعطت عُمان النزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة —وهي إمارة من سبع إمارات تتشكل منها دولة الإمارات المتحدة والتي تقع بالقرب من شبه جزيرة مسندم— بعداً علنياً، والنزاع لامس قطاع بطول 16 كم بالقرب من مضيق هرمز، حيث اكتشفت فيه حقول نفط كبيرة ومهمة. السعودية والكويت عرضتا حلاً وسط تضمن الاحتفاظ المشترك بالمنطقة والشراكة في العائدات من النفط. زعماء عُمان ودولة الإمارات وافقوا في نهاية الأمر في أيار/ مايو 1995 على ترسيم جزء مهم (330 كم) من حدودهما المشتركة خلافاً لموقف السعودية. وفي تموز/ يوليو 2008 تمّ التوقيع على اتفاق لتأشير الحدود المتبقية بطول 272 كم.

في السنوات الأخيرة بدأت دولة الإمارات ببناء سور على الحدود مع عُمان كمعوق أمني يمنع عمليات التهريب والنزوح غير المشروع، وفي بداية 2011 أعلنت عُمان وفي مشهد علني نادر عن تصاعد التوتر بين الدولتين، وأنها كشفت عن خلية تجسس لدولة الإمارات داخل أراضيها، وادعت أن دولة الإمارات كانت تسعى لجمع معلومات عن المؤسسات الحكومية والعسكرية في السلطنة. هناك تقديرات مختلفة حول الدوافع الكامنة خلف هذا الإعلان، وليس من المستبعد أن تكون هذه محاولة لمنع دولة الإمارات القلقة من تعاظم العلاقات بين عُمان وإيران، بل نتيجة لمشكلة الوراثة في عُمان وتعميق عملية الرصد والمتابعة لنشاطها. ويبدو أن الدولتين تغلبتا على الأزمة المؤقتة بمساعدة الكويت، وفي تموز/ يوليو 2011 وصل السلطان قابوس إلى دولة الإمارات في زيارة رسمية.

**ه. السعودية والكويت**:

ثمة اختلافات واضحة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت حول المنطقة المقسومة التي تضم حقل الخفجي البحري وحقل الوفرة البري، ووصل الأمر إلى قرار وقف إنتاج النفط وتصديره من كلا الحقلين من الجانب السعودي؛ مما أدى إلى وقف الكويت لعملياتها النفطية بصورة إجبارية أيضاً.

المنطقة المحايدة تنتج ما بين 500 إلى 700 ألف برميل من النفط يومياً، تتقاسمها البلدان مناصفة على مدى نصف قرن من الزمن وفق اتفاقيات مشتركة، ولم يتوقف الإنتاج في هذين الحقلين حتى إبان الغزو العراقي واحتلال الكويت سنة 1990؛ مما جعل إيراد هذه المنطقة من مبيعات النفط مصدراً مالياً أساسياً للكويت في أحلك الظروف.

**5. ما هي السيناريوهات المطروحة لتقسيم المنطقة من جديد؟**

الكثير من المحللين يترقبون سقوطاً حتمياً لسايكس - بيكو على أساس تمزيق الخرائط الحالية ويتوقعون أن هذا السقوط سيؤدي إلى انهيار النظام العالمي، والحقيقة أن الأوضاع تنذر بسايكس - بيكو جديدة تفتت المتفتت وتقسم المقسم وترسم حدود جديدة في قلب الحدود القديمة وعلى أشلائها، ما لم تتمخض الثورات عن وعي شعبي يدير دفة التاريخ ويسيرها لمجراها الصحيح، ونبدأ رحلة التقسيم من جديد.

نُشر العديد من الخطط والسيناريوهات، لعل أبرزها خطة يينون (عمل في المخابرات الصهيونية والعقل المدبر لحزب الليكود الحاكم في "إسرائيل") سنة 1982.

ولكي نستوعب الإطار العام لخطة يينون، يجب أن نستعرض سريعاً أبرز ملامح المشهد الإقليمي والعالمي في تلك المرحلة:

* + 1. كان الاتحاد السوفييتي ما زال قائماً، يحتل أفغانستان، ويهيمن على شرق أوروبا، ويعيش أجواء الحرب الباردة مع أمريكا، أما "إسرائيل" فعقدت اتفاقية السلام مع مصر وسلَّمت معظم سيناء، بينما كانت الحرب العراقية - الإيرانية في أوجها.
    2. وبالنسبة للبنان كان واقعياً مقسماً لـخمس دويلات آنذاك، ما بين شمال في أيدي المسيحيين بتأييد من سورية، وشرق يحتله الجيش السوري، ووسط يسيطر عليه الجيش اللبناني، ومحاذاة نهر الليطاني التي تهيمن عليها منظمة التحرير الفلسطينية، وجنوب موالٍ لـ"إسرائيل".
    3. فكرة انقسام لبنان تلك كانت تروق جداً للإسرائيليين بشرط إعادة توزيع الأقسام لتحقق لهم أكبر قدر من الأمن، بعد التخلص من الجيش السوري ومنظمة التحرير.
    4. من هنا نبتت في ذهن يينون "لبننة" العالم الإسلامي كله بطريقة لبنان نفسها، فهي الطريقة الوحيدة التي يتمكن شعب صغير مثل الشعب اليهودي من حكم مساحة تمتد "من النيل إلى الفرات" بالإضافة للتقسيم الطائفي.
    5. بعد أربعة شهور من نشر هذا المخطط، قامت "إسرائيل" بغزو لبنان ولم تخرج إلا بعد 18 عاماً، أبادت وطردت خلالها الفلسطينيين هناك، وفعلت ما يكفي لإخراج الجيش السوري، أما العراق فقد تمّ إنهاك جيشه في حربه مع إيران.

المخطط الثاني والأشهر هو مخطط برنارد لويس لإعادة تقسيم المنطقة بعد سايكس - بيكو[[8]](#footnote-8)، ففي سنة 1980 والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن [1980] هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران، تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود سايكس – بيكو".

عقب إطلاق هذا التصريح، وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمرك برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً، كلا على حدة، ومنها العراق وسورية ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي...إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر.

وبمقارنة خريطة لويس مع خطة يينون، نجد أنهما اتفقا على محو الدولة اللبنانية من الوجود، وتقسيم العراق لثلاث دويلات: سنية وشيعية وكردية، وضمّ سيناء لـ"إسرائيل"، ولكن برنارد لويس اختلف مع يينون في الآتي:

* 1. استبعد تقسيم مصر (على أن تضم "إسرائيل" سيناء كما في خطة يينون).
  2. استبعد تقسيم سورية.
  3. ركز على منطقة شرق الخليج العربي (إيران وأفغانستان وباكستان) وكيفية تقسيمها.
  4. اشتملت خطة لويس على إشعال تسعة حروب في المنطقة، وعاشرتها حرب البلقان في أوروبا.
  5. أشار لويس لدولتين فقط ينبغي الحفاظ على استقرارهما وقوتهما والاعتماد عليهما: "إسرائيل" وتركيا.
  6. إلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عُمان واليمن والإمارات العربية من الخريطة، ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط:

1. دويلة الإحساء الشيعية وتضم: الكويت، والإمارات، وقطر، وعُمان، والبحرين.

2. دويلة نجد السنية.

3. دويلة الحجاز السنية.

* 1. بالنسبة للعراق: تفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سورية في عهد العثمانيين؛ ثلاث دويلات:

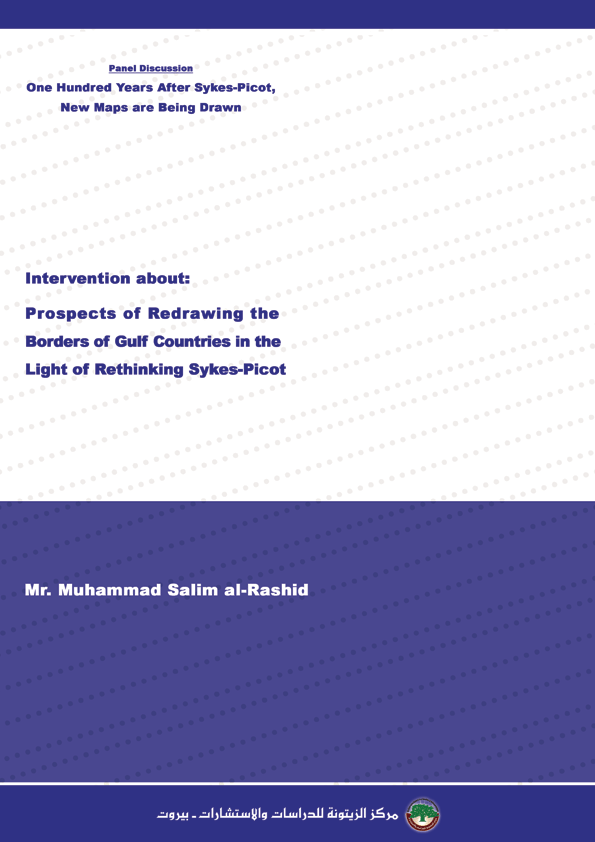
1. دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.

2. دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد.

3. دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان) تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقاً).

**نخلص من كل هذا إلى جملة من الحقائق أهمها أن:**

* + مخططات التقسيم يتبناها تحديداً اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي، كتبها منذ ثمانينيات القرن العشرين نخب صناعة القرار عندهم ونشروها في كبريات مجلات الدراسات الاستراتيجية العالمية، دون أدنى قلق من العرب والمسلمين لإحباط تلك المخططات.
  + يرى البعض أنه مع التسليم بوجود مخططات للتقسيم وسعي القوى الخارجية لفرض هيمنتها على دول المنطقة إلا أننا يجب ألا نغفل أن محركات الانهيار والتفتيت والتشظي كلها من الداخل: (الطائفية، والطبقية، والديكتاتورية، والقمع، وإهدار الحقوق، وغياب العدالة الاجتماعية، وغياب الحريات، ومشكلات الأقليات المزمنة، وصراعات الحدود والثروة والأيديولوجيات، والفشل في إدارة الدول، وتآكل الشرعيات).
  + ثورات الربيع العربي التي لم تكتمل بعد بريئة تماماً من مخططات تقسيم المنطقة، فالمخططات منشورة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، لم يُذكر مرة واحدة أن ثورات الشعوب ستكون مآلاتها تقسيم الدول العربية، ولا يوجد رابط سببي بين الثورات والدول المرشحة للانقسام.
  + يرى البعض أن حدود دول المنطقة أصبحت غير منطقية؛ وذلك لأن تلك الدول تضم طوائف وأعراق وجماعات مختلفة داخلها. وما يجري الآن في المنطقة هو نتيجة للكراهية والصراعات التي تعود جذورها إلى آلاف السنين بين تلك الجماعات، حسبما يرى رئيس الولايات المتحدة أوباما، والتي أطلقها دون قصد كل من مارك سايكس وفرانسوا بيكو، ولن تحل تلك الصراعات، إلا برسم حدود جديدة.
  + لا بدّ أن نعترف أنه يستحيل القول "إن الوضع المتفجر الحالي في المنطقة قتل سايكس - بيكو؛ لأنها وُلدت ميتة أساساً. لم تضع اتفاقية سايكس - بيكو أية حدود، وإنما حددت مناطق للنفوذ، ولم تجد تلك المناطق —التي حددها الدبلوماسيان الشهيران— طريقها إلى النور". "فالمصدر الحقيقي للحدود الحالية يعود إلى معاهدة (سيفر) المبرمة في عام 1920، والانتداب الفرنسي على سوريا في عام 1923. ووضعت الحدود النهائية في عام 1926 بضم ولاية (الموصل) لما سُمي حينها بالمملكة الهاشمية العراقية"[[9]](#footnote-9).
  + بالنظر لما يحدث في كل من سورية والعراق يبدو أن الحفاظ على وحدة الدولتين أصبح أمراً مستحيلاً، وأن خريطة سايكس - بيكو قد بليت، والبديل (البلقنة) أسوأ بكثير.
  + ما يشهده الشرق الأوسط اليوم من صراعات قائم على من له الحق في الحكم، وليس على شرعية الحدود. فلو أخذنا الحالة "السورية" كمثال، لوجدنا أن الكارثة الحالية بدأت بخروج كافة أطياف السوريين، بمن فيهم بعض العلويين، ضدّ حكم استبدادي فاسد. والسبب في كافة أزمات الشرق الأوسط الحالية، بما فيها الصراعات الطائفية والعرقية، يعود إلى ضعف وتناقض الأنظمة السلطوية فيها، وتأجيجها تلك الصراعات؛ حتى تضمن البقاء في السلطة على الرغم من تآكل شرعيتها.
  + بالنسبة لدول الخليج وفي ظلّ تراجع الدور الأمريكي لصالح إيران، والذي بدأ بانسحابها من العراق ثم غضّ الطرف عن تدخل إيران في اليمن ودعمها للحوثيين، ثم دعمها العسكري واللوجيستي المتواصل في سورية ومن قبلها لبنان، يبدو المشهد معقداً ويشكل تهديدا جدياً على دول الخليج، ويؤشر بمخاوف حقيقية، لا سيما بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول (5+1)، وهو ما انعكس بدوره في محاولة السعودية تكوين تحالفات إقليمية للوقوف في وجه التمدد الإيراني وحماية أمنها القومي. في الوقت ذاته تشهد دول الخليج سباقاً محموماً في شراء صفقات أسلحة أرهقت ميزانيتها العامة في ظلّ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.
  + بالرغم من هذه المخططات التي نشرت وفيما يتعلق بدول الخليج خصوصاً فمن المستبعد أن يحدث تقسيم لها وفق ما ورد في هذه المخططات التي عرضنا لها آنفاً، إلا أن هناك صراع نفوذ سيبقى مستمراً بين دول الخليج وإيران، وستبقى الدول الكبرى بما فيها أمريكا محافظة على وحدة الخليج للحفاظ على إمدادات النفط للأسواق العالمية باعتباره مصدراً أساسياً للطاقة في العالم.



1. قدمت هذه المداخلة في حلقة نقاش "مئة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، في 26/5/2016. [↑](#footnote-ref-1)
2. رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية، ورئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي، ورئيس مركز أفق المستقبل للاستشارات السياسية والاستراتيجية. [↑](#footnote-ref-2)
3. الحدود والسياسة في نزاعات الدول العربية، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2/7/2001. [↑](#footnote-ref-3)
4. التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية، موقع مقاتل من الصحراء، تم الاطلاع عليه في 31/8/2015. [↑](#footnote-ref-4)
5. يؤال جوزنسكي، التنافس والخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، موقع مركز الناطور للدراسات والأبحاث، انظر: http://goo.gl/QATPkl [↑](#footnote-ref-5)
6. Gwenn Okruhlik and Patrick Conge, “The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula,” *International Journal*, vol. 54, no. 2, Spring 1999. [↑](#footnote-ref-6)
7. Joseph Kostiner, *Conflict and Cooperation in the Gulf Region* (Wiesbaden: VS Verlag, 2009), p. 22. [↑](#footnote-ref-7)
8. ياسر نجم، سايكس بيكو 2016: خرائط تقسيم المنطقة بين الواقع والأساطير، موقع ساسة بوست، انظر: <http://www.sasapost.com/sykes-picot/> [↑](#footnote-ref-8)
9. فورين بوليسي: "سايكس بيكو" ليست سبب الفوضى في الشرق الأوسط، ساسة بوست، انظر: http://goo.gl/zGPgGM

   مترجم عن مقال نشرته الفورين بوليسي *Foreign Policy* بعنوان: Don’t Blame Sykes-Picot for the Middle East’s Mess [↑](#footnote-ref-9)